الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية
لافساد

جمعيّة المساعدات الشعبية النروجية
لبنان

اقتراح قانون
دعم الشفافية
في قطاع البترول

دليل المواطن

اقتراح قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

دليل المواطن

إعداد:

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لافساد

بدعم من:

المساعدات الشعبية النروجية

كتابة وبحث: جوليـان كورسـون

مراجعة: داني حداد

تدقيق لغوي: بشارة زحلاوي

تم اعداد هذا الدليل في ايلول 2018 قبل اقراه من قبل المجلس النيابي في تشرين الاول 2018.

المحتويات

مقدمة **4**

إلى ماذا يهدف اقتراح القانون؟ **4**

الأحكام العامة **5**

نطاق القانون 5

نطاق المساءلة **5**

موجبا النشر والإفصاح والمهل اللازمة 6

في دعم الشفافية **6**

الإمتناع عن الاستثمار في الأنشطة البترولية **6**

في مكافحة الفساد **7**

في تحديد موجبات الإفصاح والنشر 7

التأهيل المسبق للشركات 8

منح الحقوق البترولية 8

أنشطة الاستكشاف والإنتاج 9

الوقف الدائم للتشغيل **9**

إدارة الموارد البترولية 10

الاستخدام 10

النفقات الإجتماعية **10**

المساءلة **10**

جمعيات دعم الشفافية في قطاع البترول **11**

حق الادعاء **11**

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد **11**

خاتمة **11**

مقدمة

يُعد قطاع النفط والغاز من القطاعات ذات العائد الريعي[1]، والتي تدر موارد مالية مرتفعة لمصلحة خزينة الدولة، بحيث أن ضخامة هذه العائدات كمورد طبيعي يجعل القطاع عرضة للفساد وسوء الاستغلال الأمر الذي يؤثر سلباً في الإقتصاد والتنمية، وبخاصة في البلدان التي لا تتمتع بممارسات جيدة في تطبيق قواعد الحكم الصالح، و لا تتميز بجهاز مساءلة فعّال، ما يعرّض هذه الموارد لسوء الاستخدام. واحتل لبنان، وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، المرتبة 143 من أصل 180 دولة لناحية ارتفاع مستوى الفساد. ويعرف الفساد بأنه استغلال منصب، غالباً ما يكون عاماً، لتحقيق مكاسب شخصية أو تتعلق بعدد معينَ من الناس.

اختتمت الدولة اللبنانية دورة التراخيص الأولى في قطاع الغاز والنفط بعد أن وافق مجلس الوزراء في 14 كانون الأول \يناير 2017 بناء على اقتراح وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل بالمضي قدماً والموافقة على العرضين المقدمين من قبل Total SA و ENI International BV و JSC NOVATEK على الرقع البحرية 4 و 9، على أن تبدأ أعمال الحفر خلال عام 2019.

اتسم مسار التلزيم بدرجة عالية من الشفافية بحسب تقارير عدة[2]، إذ إن وزارة الطاقة والمياه، وبعد موافقة مجلس الوزراء، اعتمدت على معايير دولية في هذا الإطار، إن كان من حيث تحديد ونشر شروط التأهيل المسبق للشركات والإعلان عن نتائجه، أو من حيث نشر دفتر شروط المناقصة وإتفاقية الاستكشاف والإنتاج[3]، قبل وبعد التوقيع مع الشركات الفائزة. سبق ذلك إعلان الحكومة اللبنانيّة نيّتها بالإنضمام إلى مبادرة الشفافيّة في الصناعات الإستخراجيّة – Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) في 25 كانون الثاني \يناير 2017[4]، وتصويت المجلس النيابي اللبناني على "قانون الحق في الوصول إلى المعلومات" في شباط\ فبراير 2017.

أما في أوائل العام 2017، واصلت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في المجلس النيابي مناقشة اقتراح قانون "دعم الشفافية في قطاع البترول" المقدّم من قبل النائب السابق جوزف المعلوف، وهو حالياً مدرج على جدول أعمال اللجان النيابية المشتركة، بعد أن انتهت مناقشته ومراجعته من قبل اللجنة المذكورة. تكمن أهمية هذا القانون في وضع إطار يؤمن حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة قطاع الغاز والنفط في لبنان، والذي يمثّل مدخلا أساسيا لأي مواطن للإطّلاع ومراقبة تطور هذا القطاع ومردوده على الإقتصاد اللبناني. كما يساهم هذا القانون في وضع ضوابط تساعد الدولة على مكافحة الفساد، والحد من تفشيه في هذا القطاع.

إلى ماذا يهدف اقتراح القانون؟

يهدف اقتراح قانون "دعم الشفافية في قطاع البترول" إلى ترسيخ الشفافيّة على طول سلسلة الإنتاج (value chain) عبر الإفصاح ونشر جميع المعلومات المتعلقة بها فصلياً، أي المعلومات المرتبطة بالمراحل التي تمر بها الموارد الطبيعية الباطنية قبل تحويلها مادة قابلة للتسويق، والبيع، والاستهلاك، وبالتحديد المراحل المتعلقة بكيفية تلزيم العقود إلى الشركات، استكشاف واستخراج الغاز والنفط،؛ الوقف الدائم للتشغيل بعد الانتهاء من استخراج وانتاج كميات الغاز والنفط المكتشفة، إدارة الإيرادات المتأتية من بيع الموارد البترولية، والنفقات التي تستخدمها الشركات في المشاريع ذات الطابع الإجتماعي.

1
يعرف الاقتصاد الريعي بالاقتصاد الذي يدر على حزينة الدولة إيرادات ضخمة من دون أي جهد يذكر مثل الإيرادات الناتجة عن قطاع الغاز والنفط أو القادمة من الخارج عبر تحويلات المغتربين على سبيل المثال. فمثلاً إن قاربنا المفهوم على الصعيد الشخصي، يمكن اعتبار الأموال الناتجة عن بدل إيجار شقة مثلاً كمدخول لا يحتاج إلى جهد.

2
مراجعة تقرير المنظمة اللبنانية للغاز والنفط في هذا المجال على الرابط التالي:
https://goo.gl/7aWyuE

3
يعرف القانون رقم 132 تاريخ 2010/8/24 (قانون الموارد البترولية في المياه البحرية) اتفاقية الاستكشاف والانتاج الاتفاقية المبرمة بين الدولة وما لا يقل عن ثلاثة "أصحاب حقوق" أي في هذا الإطار الشركات الفائزة بمناقصة تلزيم التنقيب والاستخراج.

4
Hk/v موقع هيئة إدارة قطاع البترول الإلكتروني على الرابط التالي:
http://www.lpa.gov.lb/ar/news2017.php

ويهدف اقتراح القانون أيضاً إلى وضع نُظم عامّة لدعم الشفافيّة ومكافحة الفساد في القطاع، عبر منع الأشخاص السياسيين أو المحسوبين على المسؤولين السياسيين أو ذوي المصالح الخاصة (Politically Exposed Persons) من الإستثمار في الأنشطة البترولية ومن تقديم التسهيلات والمنافع.

ويضع أيضاً أطرًا واضحةً لمراقبة تنفيذ هذا القانون عبر "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، أو النيابة العامة المالية لحين إنشاء الهيئة، والسماح لمؤسسات المجتمع المدني التي تستوفي الشروط الملحوظة في القانون بإقامة الدعاوى، فاتحاً الباب لتُحدد تفاصيل تطبيق هذا القانون عبر مراسيم.

الأحكام العامة

يتناول الباب الأول من اقتراح قانون «دعم الشفافية في قطاع البترول» مبادئ وأحكام عامة متعلقة بـ:

- نطاق تطبيق القانون والمعنيين بالمساءلة ضمنه،
- إطار عام للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاع ونشرها،
- التأكيد على إلزامية مراقبة "ملاءمة وصدقية ونوعية" المعلومات المُفصح عنها والمنشورة. (الباب الثاني مذكور أدناه – "دعم الشفافية)

نطاق القانون

يطبّق هذا القانون على جميع الأنشطة البترولية في المياه أو البر، وعلى كل الأطراف العاملين فيها من القطاع العام والخاص.

نطاق المسألة

يطبق هذا القانون على:

كل شخص يتولى سلطة عامة سواء كان مُنتخبًا أو مُعيّنًا، على سبيل المثال نائب أو وزير.

جميع موظفي القطاع العام.

كل فرد تربطه علاقة عمل مع الدولة أو مع أي شخص يتولى سلطة عامة سواء كان مُنتخبًا أو مُعيّنًا، وجميع موظفي القطاع العام، بمن فيهم المستشارين.

الشركات التي التزمَت استكشاف واستخراج الغاز والنفط والشركات الأخرى المتعاقدة معها أي "المقاول الثانوي" (Sub-Contractor)، بالإضافة إلى الشركات التي تعاقدت مع "المقاول الثانوي".

موجبا النشر والإفصاح والمهل اللازمة

يُلزم اقتراح قانون «دعم الشفافية في قطاع البترول» نشر المعلومات المتعلقة بقطاع الغاز والنفط على الموقع الإلكتروني لهيئة إدارة قطاع البترول[5].

من هذا المنطلق يفرض اقتراح القانون على مجلس الوزراء، ووزارة الطاقة والمياه، وهيئة إدارة قطاع البترول، النشر و/أو الإفصاح الفصلي عن المعلومات، و يلزم أيضاً الشركات التي التَزمت استكشاف واستخراج الغاز والنفط، النشر و/أو الإفصاح عن المعلومات أو تعديلاتها خلال شهرين من «تاريخ حصول الواقعة».

ويفرض اقتراح القانون واجب مراقبة «ملاءمة وصدقية ونوعية» المعلومات خلال تنفيذ الخطوات والإجراءات المذكورة.

5 وبواسطة الجريدة الرسمية و/او اي وسيلة اخرى متاحة بحسب إرادة الناشر.

في دعم الشفافية

يضع اقتراح القانون قواعد لدعم الشفافية في قطاع الغاز والنفط في لبنان، عبر منع الأفراد الذين ينطبق عليهم القانون من الاستثمار في الأنشطة البترولية. و يمنع أيضاً أي شخص طبيعي أو معنوي من قبول أو عرض أي بدل مقابل تسهيل الحصول لأي شركة على عقد تجاري في القطاع.

الإمتناع عن الاستثمار في الأنشطة البترولية

يمنع على جميع الأشخاص والجهات المذكورة أدناه خلال فترة توليهم مناصبهم ولمدة خمس سنوات متتالية بعد تركهم مناصبهم الاستثمار بأي من الشركات المرتبطة بقطاع البترول، أكانت مؤهلة مسبقاً للاشتراك في دورات التراخيص أو الشركات التي التَزمت استكشاف واستخراج الغاز والمتعاقدة معها «المقاول الثانوي» (Sub-Contractor)، والشركات التي تعاقدت مع «المقاول الثانوي».

كما يمنع اقتراح القانون تولي مناصب مهمّة، مثل رئيس مجلس الإدارة في أي من هذه الشركات. يشمل المنع المذكور الأقارب حتى الدرجة الأولى.

وفي حال قيام أحد الأشخاص والجهات المذكورة أدناه بتولي المناصب في تلك الشركات قبل تاريخ تأهيلها المُسبق أو فوزها بالمناقصة، عليه التصّريح عن الاستثمارات والأسهم التي يملكها فيها للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أو للنيابة العامة المالية لحين إنشاء الهيئة. وأن يختار بينها وبين منصبه العام. يطبق المنع المذكور على الأشخاص الذين يتولون مناصب سياسية عامة أو وظائف عليا في البلاد:

- رئيس الجمهورية ومعاونيه ومستشاريه ورؤساء المؤسسات التابعة لرئاسة الجمهورية،
- رئيس مجلس النّواب ومعاونيه ومستشاريه والنواب،
- رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومعاونيهم ومستشاريهم ورؤساء المؤسسات والهيئات والمجالس التابعة لرئاسة مجلس الوزراء،
- رئيس وأعضاء المجلس الدستوري، رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى، رئيس مجلس شورى الدولة ورؤساء الغرف فيه،

رئيس وقضاة ديوان المحاسبة، قضاة النيابة العامة التمييزية والإستئنافية والمالية والنائب العام المالي، قضاة وأعضاء لجان الاستملاك،

المدراء العامون في الوظائف الحكومية والوظائف العامة ومن في حكمهم، رؤساء وأعضاء مجالس إدارة ومدراء ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات و الإدارات الحكومية ومن في حكمهم،

السفراء والقناصل اللبنانيين،

رؤساء الأجهزة الأمنية في البلاد،

رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة من الدولة وفي الشركات ذات الاقتصاد المختلط (ذات ملكية خاصة وعامة).

في مكافحة الفساد

يمنع على أي شخص طبيعي أو معنوي تقديم أو قبول منفعة بهدف تسهيل لشركات النفط والغاز التأهل المُسبق، أو الفوز بالمناقصة، أو تيسير أي تعاقد بين الشركات الفائزة و»المقاول الثانوي»، أو الشركات المتعاقدة معها، بالإضافة إلى تسريب أي معلومات مصّنفة سريّة إلى تلك الشركات. ويفرض اقتراح القانون معاقبة المخالف بالإعتقال المؤقت لمدة لا تقّل عن أربع سنوات وبغرامة تتروح ما بين ضعفي وثلاثة أضعاف قيمة المنفعة.

في تحديد موجبات الإفصاح والنشر

يفرض اقتراح قانون «دعم الشفافية في قطاع البترول» على مجلس الوزراء، وزارة الطاقة والمياه، هيئة إدارة قطاع البترول، وزارة المالية، والشركات الفائزة بالمناقصة احترام مبدأ «التنافس الحّر والنزيه وغير المتحّيز» بين جميع الشركات البترولية المشتركة في دورة التراخيص، ويفرض موجبا الإفصاح والنشر على عدد من الأطراف المعنية بالقطاع، و يحدد المعلومات الموجب نشرها و/أو الإفصاح عنها. ويُطبّق موجبا الإفصاح والنشر على سبع مستويات، وهي:

- التأهيل المسبق للشركات،
- منح الحقوق البترولية،
- أنشطة الاستكشاف والإنتاج،
- الوقف الدائم للتشغيل،
- إدارة الموارد البترولية،
- الاستخدام،
- النفقات الإجتماعية.

تجدون أدناه النقاط الأساسية المتعلقة بموجبا الإفصاح والنشر والأطراف المناطة بهما.

التأهيل المسبق للشركات

يلزم اقتراح قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الدولة اللبنانية باجراء دورة تراخيص تنافسية، أي مناقصة عامة، بهدف تلزيم الشركات المهتمة باستكشاف وإنتاج الغاز والنفط في لبنان، والتي عليها أن تتأهل مسبقاً بحسب الشروط الموضوعة من قبل مجلس الوزراء، لتصبح مؤهلة للمشاركة في دورة التراخيص. من أجل ضمان شفافية هذا المسار، ألزم اقتراح القانون الجهات المعنية بالإجراءات التالية: على وزير الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول:

نشر المعايير والشروط ونتائج التأهيل المسبق للشركات،

نشر لائحة بالشركات المشاركة في مرحلة التأهيل المسبق فور انتهاء مهلة تقديم الطلبات،

منح الشركات المهتمة بالاشتراك في مرحلة التأهيل المُسبق، الحق بتوجيه الأسئلة حول هذا المسار، ونشر تلك الأسئلة من دون ذكر أسماء تلك الشركات.

منح الحقوق البترولية

بعد تأهل الشركات للمشاركة في دورة التراخيص، على هذه الشركات أن تتقدم بعرض تقني وتجاري ضمن الأطر الزمنية المحددة إلى هيئة إدارة قطاع البترول، التي ترفع تقريرها إلى وزير الطاقة والمياه، والذي بدوره يرفع توصية إلى مجلس الوزراء بتلزيم أو منح الحقوق البترولية للكونسورتيوم الأفضل (مؤلف من ثلاث شركات على الأقل). في هذه الحالة، على الدولة اللبنانية أن تبرم اتفاقاً مع الكونسورتيوم الفائز، والمعروف بإسم إتفاقية الاستكشاف والإنتاج.

وبهدف ضمان شفافية هذا المسار، ألزم اقتراح القانون:

- **مجلس الوزراء** أن ينشر نموذج إتفاقية الاستكشاف والإنتاج قبل إطلاق المناقصة، ونشر نتائجها النهائية، بالإضافة إلى نشر العقد (إتفاقية الاستكشاف والإنتاج) الموقّع مع الكونسورتيوم الفائز، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتحويل أو تنازل أي شركة فائزة عن حصتها لصالح أي شركة مؤهلة أخرى.

- **وزير الطاقة والمياه** أن يضمن شفافية مسار التلزيم عبر نشر دفتر شروط المشاركة في دورات التراخيص، والإفصاح عن لائحة الشركات التي تقدمت للمزايدة ونتائجها، وتفاصيل الرقع المعروضة للمزايدة، بالإضافة إلى إلزامية نشر توصيات هيئة إدارة قطاع البترول المرفوعة إلى الوزير و المتعّلقة بنتائج دورة التراخيص.

- **وزارة المالية** الإفصاح عن قيمة الرسوم التي استوفتها من الشركات المؤهلة مُسبقاً من أجل الإشتراك في المناقصة.

أما فيما يتعلق بهيئة إدارة قطاع البترول، ففضلاً عن رفعها المعلومات إلى وزارة الطاقة والمياه ومجلس الوزراء لمساندتهما في تنفيذ إجراءاتهم آنفة الذكر، يفرض عليها اقتراح القانون الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بالمالك المنتفع، أي المالك الحقيقي (Beneficial Owner) من الشركات الفائزة بالمناقصة ونشر المعلومات المسجلة في السجل البترولي[6] على الموقع الالكتروني للهيئة. ويفرض أيضاً القانون على الشركات الفائزة بالمناقصة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتحديد المالك الحقيقي للشركة.

6 سجل لتسجيل الحقوق البترولية للشركات الفائزة الذي سوف تحدد لاحقاً بمرسوم.

أنشطة الاستكشاف والإنتاج

بعد منح الحقوق البترولية للكونسورتيوم الفائز، تبدأ مرحلة الإستكشاف التي تهدف للوصول إلى اكتشاف تجاري، ينتج عنه خطة تطوير وإنتاج. وقد لحظ اقتراح القانون أيضاً واجبات محددة على مختلف الأطراف أن تنفذها.

فعلى مجلس الوزراء نشر كل إتفاقيات الاستكشاف والإنتاج، بما فيها المتعلقة بالتشغيل المشترك[7]، والمعلومات المتعلقة بالموافقة على أي تغيير في ملكية الحصص بين شركات الكونسورتيوم، وخطة التطوير والانتاج، وعلى وزير الطاقة والمياه الإفصاح عن جميع التراخيص الممنوحة للشركات.

أما بالنسبة إلى هيئة إدارة قطاع البترول، فإضافة إلى رفعها المعلومات إلى وزارة الطاقة والمياه ومجلس الوزراء لمساندتهما في تنفيذ موجباتهم، عليها الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنتائج الاستكشاف والاكتشافات (والتجارية منها) وتحديثها بشكل متواصل، وعن تفاصيل الرقعة التي تُنفّذ فيها الأنشطة البترولية، والمعلومات المفصّلة المتعلّقة بأنشطة الإنتاج، والمعالجة والتجميع والتخزين والنقل والتصريف، والمعلومات والدراسات المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة والبيئة.

يترتب أيضاً على هيئة إدارة قطاع البترول أن تفصح عن معلومات مالية، مثل قيمة الرسوم المتوجبة على الشركات مقدار استرداد التكاليف[8] المُحدّدة في إتفاقية الاستكشاف والإنتاج، وبيانات الإنتاج لكل سنة مالية، والمنهجية المتّبعة في تقويم وتسعير البترول، و كميات الإتاوة[9] وبترول الربح[10]، وكميات وقيمة البترول المُباعة ووجهة تصديرها. أما بالنسبة إلى وازرة المالية، فعليها الإفصاح عن قيمة الرسوم والضرائب المستوفاة من الشركات.

وعلى الشركات الإفصاح عن قيمة استرداد التكاليف، حصتها من بترول الربح، بيانات الإنتاج لكل سنة مالية، المنهجية المتّبعة في تقويم وتسعير البترول، كميات وقيمة الإتاوة والحصة المدفوعة للدولة من بترول الربح، كمية وقيمة البترول المُباعة ووجهة تصديرها، الإجراءات المتبعة للوقف الدائم للتشغيل، قيمة المدفوعات الفصلية المودعة من قبلها في حساب الوقف الدائم للتشغيل (أي بعد انتهائها من عملية الإستخراج)، وقيمة الضرائب المتوجبة عليها.

على الشركات التي تعمل بالأنشطة البترولية المتعلقة بالنقل والتخزين، أن تقوم بدورها بإجراءات الإفصاح.

7 الإتفاقية الموقعة بين شركات الكونسورتيوم الفائز.

8 تسترد الشركات تكلفة أنشطة الاستكشاف والإنتاج تدريجياً.

9 4% من انتاج الغاز، و بين 5% و 12% بحسب الكمية المنتجة من النفط.

10 حصة الدولة من ربح الشركات.

الوقف الدائم للتشغيل

عند انتهاء الشركات من استخراج كميات النفط المكتشفة، يترتب أيضاً على وزارة المالية الإفصاح عن قيمة الضرائب المُحصّلة خلال هذه المرحلة.

أما هيئة إدارة قطاع البترول فعليها الإفصاح عن المعلومات والدراسات المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة والبيئة، وإجراءات الوقف الدائم للتشغيل.

يفرض اقتراح القانون أيضاً على الشركات في هذه المرحلة أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بمحتوى خطة الوقف الدائم للتشغيل، ما عدا السّريّ منها، والتفاصيل المالية المتعلقة بخصائص هذه المرحلة.

إدارة الموارد البترولية

يلزم قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الدولة اللبنانية بوضع كل الإيرادات الناتجة عن الأنشطة البترولية في صندوق سيادي ينشأ لاحقًا عبر قانون خاص به. من هنا، يفرض اقتراح القانون اجراءات معينة في هذا الصدد. على مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهة المناط بها إدارة الصندوق السيادي الإفصاح عن:

- عائدات الأنشطة البترولية المسجلة في الصندوق السيادي،
- العائدات المسحوبة من الصندوق السيادي، قواعد استثمار الأموال المودعة في الصندوق السيادي وعائداته السنوية، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة للاستثمار المسحوبة من الصندوق مع تحديد وجهة الاستثمار.

الاستخدام

يلزم قانون الموارد البترولية في المياه البحرية، والمراسيم اللاحقة به، الشركات العاملة في هذا القطاع أن تكون نسبة 80 في المئة من اليد العاملة لديها من الجنسية اللبنانية.

ويفرض على وزير الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول وشركات الكونسورتيوم والشركات المملوكة من الدولة إن وجدت و»المقاولين الثانويين»، الإفصاح عن هوية المستخدمين في قطاع البترول وعن نسب العمالة الوطنية والأجنبية ونشرها. ويلزم الشركات اعتماد آليات شفافة للاستخدام عبر الإعلان عن فرص العمل على مواقع إلكترونية، منها الموقع الالكتروني للهيئة ونشر النتائج النهائية للإستخدام.

من ناحية أخرى، على هيئة إدارة قطاع البترول التأكد من إلتزام أصحاب الحقوق بتنفيذ برنامج استخدام العمال اللبنانيين لديهم، وإرسال تقرير كل أربعة أشهر إلى مجلس النواب يُحدِّد كيفية ومسار عملية التوظيف والإستخدام. (يشمل هذا التقرير أيضاً سير أعمال قطاع البترول والنفقات الإجتماعية المذكورة أدناه).

النفقات الإجتماعية

تلجأ بعض شركات البترول إلى صرف مبالغ ذات طابع اجتماعي في عدة قطاعات، على سبيل المثال: الصحة، التعليم، والبنى التحتية. من هنا، وضع اقتراح القانون سقف تحدده القوانين الضرائبية المرعية الإجراء، شرط أن لا تكون قيمة النفقات الإجتماعية المدفوعة محصورة بجهة واحدة فقط. وفرض أيضاً على الشركات الإفصاح عن قيمة النفقات الاجتماعية والجهات المنتفعة منها بشكل مفصل صالح للتدقيق فيه. وألزم أيضاً الجهات المنتفعة الإفصاح عن قيمة النفقات الاجتماعية التي تحصل عليها وكشف كيفية صرفها.

المساءلة

في حال قيام الشركات بمخالفات "متكررة وجسيمة" لأحكام هذا القانون، يلزم اقتراح القانون مجلس الوزراء تطبيق المادة 71 من قانون الموارد البترولية في المياه البحرية أي الغاء الحق البترولي.

جمعيات دعم الشفافية في قطاع البترول

يخلق اقتراح القانون مساحة للجمعيات المستوفية الشروط للمساهمة في دعم الشفافية في قطاع البترول عبر تنظيم حقها في تقديم دعوى فساد إلى هيئة مكافحة الفساد، أو المحاكم العامة المالية لحين انشاء الهيئة. وضع اقتراح القانون شروطاً على المؤسسات لكي تُعتبر ضمن خانة «جمعيات دعم الشفافية في قطاع البترول»، ومنها:

- أن تهدف إلى «تعزيز الشفافية والسعي لمكافحة الفساد في قطاع البترول»،
- أن تضم الهيئة الإدارية للجمعية ثلاثة أعضاء على الأقل مجازين في مجال البترول،
- أن لا تجمع بأي منتسب أي صلة قرابة بأي من المالكين أو المالكين المنتفعين أو المساهمين أو المدراء الرئيسيين في شركات الكونسورتيوم حتى الدرجة الأولى، و بأن يكون مجرد من أي مصلحة مالية بأي من الشركات.

حق الادعاء

يحق لهذه الجمعيات التقدم بالشكاوى والدعاوى «مع اتخاذ صفة الادّعاء الشخصي. وعلى الجمعية إيداع مبلغ تأمين يوازي خمس عشرة ضعف الحّد الأدنى للأجور. وفي حال ظهر بأن الدعوى غير مثبتة بالأدلة اللازمة، يُحكم بالتعويض للجهة المدعى عليها بالإضافة إلى غرامة لا تقل عن عشرة ملايين ليرة لبنانية ومصادرة مبلغ التأمين، مع الإشارة بأنه لا يجوز وقف الأنشطة البترولية للشركة المدّعى عليها قبل صدور الحكم النهائي.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

فضلاً عن المهام الموكلة إليها في قانون انشائها، تتمتع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمهام خاصة محددة في اقتراح القانون، وعلى سبيل المثال لا الحصر، التأكد من التزام الأطراف كافة بموجب نشر المعلومات و/أو الإفصاح عنها، ومراقبة دقتها، والتعاطي مع الشكاوى المتعلقة بتطبيق مواد هذا القانون.

خاتمة

يهدف دليل المواطن حول «قانون دعم الشفافية في قطاع البترول» إلى تقديم ملخّص مبسّط حول محتوى اقتراح القانون، والذي هو حالياً مدرج على جدول أعمال اللجان النيابية المشتركة، بعد أن تمت مراجعته من قبل لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه.
تدعو الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية المجلس النيابي للتصويت على هذا القانون، لما في ذلك من إفادة للمواطن وللدولة معاً، إذ إنّه يساهم في استعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، ويُعطي دلالة إيجابية عن نية المشرّع في إصلاح عمل المؤسسات، ومسؤوليته في ترسيخ ثقافة الشفافية ومكافحة الفساد.

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لافساد

جمعية المساعدات الشعبية النروجية لبنان

أهداف القانون

تأمين حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة قطاع الغاز والنفط في لبنان.

تأمين مدخل لأي مواطن للإطّلاع ومراقبة تطور هذا القطاع ومردوده.

وضع ضوابط تساعد الدولة على مكافحة الفساد.

ترسيخ الشفافيّة على طول سلسلة الإنتاج.

وضع أطر واضحة لمراقبة تنفيذ هذا القانون عبر "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".

السماح لمؤسسات المجتمع المدني التي تستوفي الشروط الملحوظة في القانون بإقامة الدعاوى.

نطاق القانون

جميع الأنشطة البترولية في المياه أو البر

الأطراف العاملين بالأنشطة البترولية من القطاعين العام والخاص

يُطبق القانون على:

- كل شخص يتولى سلطة عامة سواء كان مُنتخبًا أو مُعيّنًا
- جميع موظفي القطاع العام
- كل فرد تربطه علاقة عمل مع الدولة أو مع أي شخص يتولى سلطة عامة
- الشركات التي التزمَت استكشاف واستخراج الغاز والنفط والشركات الأخرى المتعاقدة معها

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لا فساد

جمعية المساعدات الشعبية النروجية
لبنان

الاستخدام

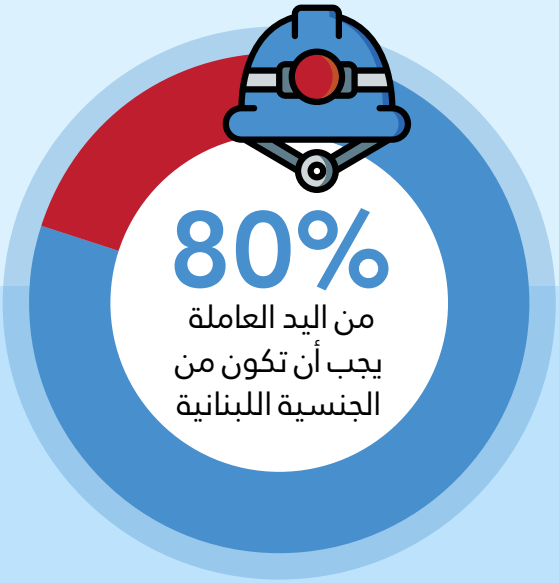

الإفصاح

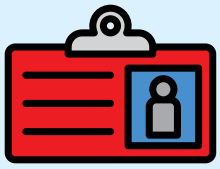

- عن هوية المستخدمين في قطاع البترول
- عن نسب العمالة لوطنية والاجنبية

إرسال تقرير كل أربعة أشهر إلى مجلس النواب يُحدَّد

1. كيفية التوظيف
2. مسار عملية التوظيف
3. استخدام الموظفين

النفقات الإجتماعية

على الشركات الإفصاح عن قيمة النفقات الاجتماعية والجهات المنتفعة منها

لا تكون قيمة النفقات الإجتماعية المدفوعة محصورة بجهة واحدة فقط

يجب على الجهات المنتفعة الإفصاح عن قيمة النفقات الاجتماعية التي تحصل عليها وكشف كيفية صرفها

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

جمعية المساعدات الشعبية النروجية
لبنان
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لافساد

الاشخاص الممنوعين من المشاركة بالأنشطة البترولية

يمنع على جميع الأشخاص والجهات الوارد ذكرهم الاستثمار بقطاع البترول
خلال فترة توليهم مناصبهم ولمدة خمس سنوات متتالية بعد تركهم مناصبهم

الرئاسات الثلاث

رئيس الجمهورية
ومعاونيه
ومستشاريه
ورؤساء المؤسسات
التابعة لرئاسة
الجمهورية

رئيس مجلس النّواب
ومعاونيه
ومستشاريه
والنواب

رئيس مجلس الوزراء
والوزراء ومعاونيهم
ومستشاريهم
ورؤساء المؤسسات
والهيئات والمجالس
التابعة لرئاسة
مجلس الوزراء

السلك القضائي

- رئيس وأعضاء المجلس الدستوري
- رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى
- رئيس مجلس شورى الدولة ورؤساء الغرف فيه
- رئيس وقضاة ديوان المحاسبة
- قضاة النيابة العامة التمييزية والإستئنافية والمالية والنائب العام المالي
- قضاة وأعضاء لجان الاستملاك

الموظفون

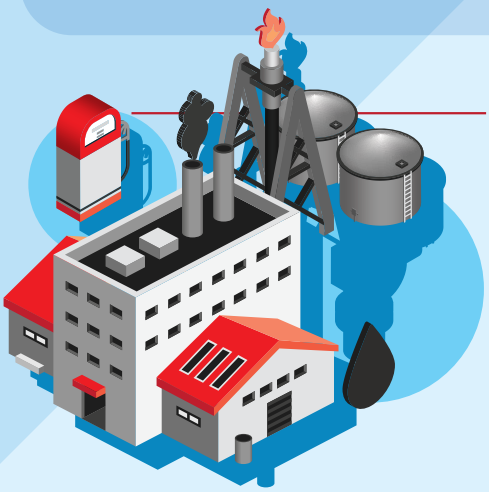

- المدراء العامون في الوظائف الحكومية والوظائف العامة
- رؤساء وأعضاء مجالس إدارة و مدراء ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات والإدارات الحكومية
- السفراء والقناصل اللبنانيين
- رؤساء الأجهزة الأمنية في البلاد،
- رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين في الشركات المملوكة من الدولة

في حال قيام أحد هؤلاء الأشخاص بتولي المناصب في شركة قبل تاريخ تأهيلها المسبق أو فوزها بالمناقصة،
عليه التصّريح عن الاستثمارات والأسهم التي يملكها فيها للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أو للنيابة العامة ويختار بين الشركة والمنصب العام

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لافساد

جمعية المساعدات الشعبية النروجية لبنان

موجبات الإفصاح والنشر

1 التأهيل المسبق للشركات

- نشر المعايير والشروط ونتائج التأهيل المسبق للشركات
- نشر لائحة بالشركات المشاركة في مرحلة التأهيل المسبق بعد تقديم الطلبات
- منح الحق للشركات بتوجيه الأسئلة حول مسار عملية التأهيل

2 منح الحقوق البترولية في هذه المرحلة يُلزم القانون

- مجلس الوزراء بنشر نموذج إتفاقية الاستكشاف والإنتاج قبل إطلاق المناقصة، ونشر نتائجها النهائية
- نشر دفتر الشروط والإفصاح عن لائحة الشركات التي تقدمت للمزايدة ونتائجها
- إفصاح وزارة المالية عن قيمة الرسوم التي استوفتها من الشركات المؤهلة مُسبقاً

3 أنشطة الاستكشاف والإنتاج (الهدف الوصول إلى اكتشاف تجاري)

- على مجلس الوزراء نشر كل إتفاقيات التشغيل المشترك وخطة التطوير والانتاج
- على وزير الطاقة والمياه الإفصاح عن جميع التراخيص الممنوحة
- هيئة إدارة قطاع البترول الإفصاح عن تفاصيل الرقعة التي تُنفّذ فيها الأنشطة البترولية

قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

جمعية المساعدات الشعبية النروجية
لبنان
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لافساد

بعد الانتهاء من استخراج النفط

الوقف الدائم للتشغيل

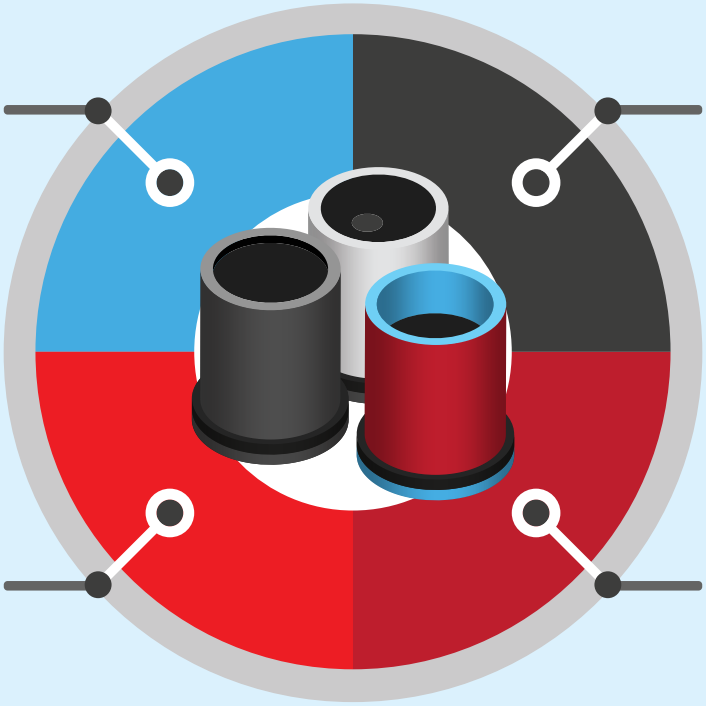

بعد انتهاء الشركات من استخراج كميات النفط المكتشفة

على هيئة إدارة قطاع البترول الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالجودة والصحة والسلامة والبيئة

على وزارة المالية الإفصاح عن قيمة الضرائب المُحصّلة خلال هذه المرحلة

على الشركات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمحتوى خطة الوقف الدائم للتشغيل

إدارة الموارد البترولية

على مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهة المناط بها إدارة الصندوق السيادي الإفصاح عن:

عائدات الأنشطة البترولية المسجلة في الصندوق السيادي

العائدات المسحوبة من الصندوق السيادي

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

DRAFT LAW TO STRENGTHEN TRANSPARENCY IN THE PETROLEUM SECTOR

Citizens Guide

Draft Law to Strengthen Transparency in the Petroleum Sector

Citizens Guide

PREPARED BY:

Lebanese Transparency Association – No Corruption

SUPPORTED BY:

Norwegian People's Aid

Writing and Research: Julien Courson

Review: Dany Haddad

Language Editing: Beshara Zahlawi

This guide was prepared in September 2018 prior to its adoption by the Parliament in October 2018.

Table of Contents

Introduction 4

Objectives of the Draft Law 4

General Provisions 5

Scope of the Law 5

Scope of Accountability 5

Disclosure and Publication Obligations and Required Deadlines 6

Strengthening Transparency 6

Refraining from Investment in Petroleum Activities 6

Fighting Corruption 7

Determining Disclosure and Publishing Obligations 7

Pre-qualification of Companies 8

Petroleum Rights Granting 8

Exploration and Production Activities 9

Decommissioning 9

Petroleum Resources Management 10

Employment 10

Social Expenses 10

Accountability 10

NGOs Strengthening Transparency in the Petroleum Sector 11

Right to Prosecute 11

National Anti-Corruption Commission 11

Conclusion 11

Introduction

The petroleum sector generates high economic rent[1] which would be subsequently collected by the Treasury. The significant revenues generated by this sector make it prone to corruption and abuse, thus negatively affecting the economy and development, particularly in countries where good governance practices and efficient accountability mechanisms are not in place, which would consequently expose these resources to misuse. According to Transparency International's Corruption Perceptions Index (CPI) for 2017, Lebanon is 143rd out of 180 countries in terms of corruption level. Corruption is defined as the abuse of one's power or authority, generally in the public sphere, to pursue personal interests or those of a certain number of people.

The Lebanese State concluded the first licensing round in the petroleum sector, when the Council of Ministers decided on December 14, 2017, on the basis of a proposal by the Minister of Energy and Water Cesar Abi Khalil, to proceed and approve the two offers presented by Total SA., ENI International BV, and JSC NOVATEK for offshore blocs 4 and 9, provided that drilling operations start during 2019.

The contracting process was highly transparent according to several reports[2]. In fact, the Ministry of Energy and Water, upon the approval of the Council of Ministers, followed international standards in this regard, whether in terms of identifying and publishing pre-qualification requirements for companies and announcement of the results, or in terms of publication of both Tender Protocol and Exploration and Production Agreement[3], prior and upon signing with winning consortium. The Lebanese Government had previously announced its intention to join the Extractive Industries Transparency Initiative (EITI) on January 25, 2017[4], and the Lebanese Parliament had already voted on the "Right to Access Information Law" in February 2017.

In early 2017, the parliamentary committee on public works, transportation, energy and water completed the deliberation and review of the draft law about "strengthening transparency in the oil and gas sector" which was submitted by former MP Joseph Maalouf and is currently an item of the joint parliamentary committees' agenda. This law is significant as it sets a legal framework that ensures the right to access information relevant to the management of the oil and gas sector in Lebanon, and is essential for any citizen wishing to review and monitor the development of this sector and its impact on the Lebanese economy. This law also contributes to developing regulations which help the State prevent and limit corruption in this sector.

1 Economic rent is the economy that generates enormous revenues for the Treasury without exerting any significant effort, such as the revenues generated by the petroleum sector or foreign remittances. On a personal level, we can consider money generated by the rent of an apartment as an example of effortless income

2 Review the report issued by the Lebanese Oil & Gas Initiative in this field on the following link: https://goo.gl/7aWyuE

3 Law number 132 issued on August 24, 2010 (Offshore Petroleum Resources Law) defines the Exploration and Production Agreement as an agreement concluded between the State and no less than three "beneficiaries", which are in this context are the bidding winning consortium.

4 Law number 132 issued on August 24, 2010 (Offshore Refer to the Lebanese Petroleum Administration website on the following link: http://www.lpa.gov.lb/ar/news2017.php

Objectives of the Draft Law

The draft law on "Strengthening Transparency in the Petroleum Sector aims to strengthen transparency throughout the value chain via quarterly disclosure and publishing of all relevant information, i.e. all information relevant to the phases through which subsoil natural resources pass prior to being transformed into material ready for marketing, selling and consumption. This includes, more particularly, the phases relevant to the procedure of awarding contracts to companies, oil and gas exploration and extraction activities, decommissioning of facilities upon end of extraction and production of discovered oil and gas,

management of revenues generated from sale of petroleum resources and expenses used by companies in social responsibility projects. The draft law also aims to develop public regulations to strengthen transparency and fight corruption in the sector, by preventing politicians, their affiliates, or politically exposed persons from investing in petroleum activities, and providing assistance and benefits. It also creates clear frameworks to monitor the implementation of this law by the "National Anti-corruption Commission" or the Financial General Prosecution until the commission is established. It also grants civil society organizations that meet the requirements specified in the law the right to file lawsuits, and paves the way to provide further details on the law's implementation through decrees.

General Provisions

Chapter I of the Draft Law on "Strengthening Transparency in the Oil and Gas Sector" sets out general provisions and principles relevant to:

- The law's scope of implementation and relevant accountability actors
- General framework for the disclosure and publishing of information relevant to the sector
- Ensuring the implementation of a "valid, adequate and qualitative" monitoring of disclosed and published information. (Chapter II mentioned below – "Strengthening Transparency")

The Scope of the Law

This Law shall be implemented on all offshore and onshore petroleum activities, and on all public and private sector relevant parties working on these activities.

The Scope of Accountability

This Law is applicable on:

- Any person in a position of public authority whether elected or appointed, such as members of parliament and ministers.
- All public officers.
- Any individual with business ties to the State or any person in public office, whether elected or appointed, and all public officers, including advisors.
- Contracted companies for oil and gas exploration and extraction activities and other sub-contracted companies, in addition to companies contracted by the sub-contractor.

Disclosure and Publication Obligations and Required Deadlines

According to the Draft Law on "Strengthening Transparency in the Oil and Gas Sector", information relevant to the oil and gas sector shall be published on the "Lebanese Petroleum Administration" (LPA) website[5]. On this premise, the draft law requires the Council of Ministers, the Ministry of Energy and Water, and the LPA to quarterly publish and/or disclose information, and also requires companies, seeking to extract oil and gas, to publish and/or disclose information or their amendments within two months "of the occurrence of the event". The draft law also requires the implementation of a "valid, adequate and qualitative" monitoring of information during the implementation of aforementioned measures and procedures.

5 And through the official gazette and/or any other available medium according to publisher's will

On Strengthening Transparency

The draft law sets rules in order to strengthen transparency in the oil and gas sector in Lebanon by preventing individuals subject to this law from investing in petroleum activities. It also prevents any natural person or legal entity from accepting or offering any payment in exchange for facilitating granting a company a commercial contract in the sector.

Refraining from Investment in Petroleum Activities

All parties and individuals mentioned below may not, during their mandate and for five consecutive years upon leaving office, invest in any company related to the petroleum sector, whether prequalified to enter licensing rounds or companies committed to exploring and extracting oil and gas and other companies sub-contracted by them, in addition to companies contracted by the sub-contractor. The draft law also forbids taking on important positions such as the CEO position of any of these companies. The aforementioned prohibition also includes first degree relatives.

In the event that any of the below individuals or parties take on a position in these companies, prior to their pre-qualification or to winning the bidding round, these individuals or parties shall disclose all investments and shares they own to the National Anti-corruption Commission, or the Financial General Prosecution until the Commission is created. They shall have to choose either to keep their investments and shares or their public office. This prohibition shall be applicable on individuals in positions of public political office or high public office in the country:

- The President of the Republic, his assistants and advisors, and heads of institutions affiliated with the presidency;
- The Speaker of Parliament, his assistants and advisors, and the Members of Parliament;
- The Prime Minister, the Ministers, their assistants and advisors, and heads of institutions, commissions, and councils affiliated with the prime ministry;
- The President and members of the Constitutional Council, the President

and members of the Supreme Judicial Council, the President of the Council of the State and its heads of chambers, the President and judges of the Financial Court, the Cassation, Appeal, and Financial General Prosecution judges and the financial General Prosecutor, and the judges and members of acquisition committees;

General Directors in governmental office and public office and those considered as such, the heads and members of boards of directors and directors and heads of public institutions and governmental commissions and departments and those considered as such;

Lebanese ambassadors and consuls;

Heads of security agencies in the country;

Heads and members of boards of directors, and executives of companies owned by the State and of mixed ownership companies (privately and publicly owned).

Fighting Corruption

Any natural person or legal entity may neither provide nor accept benefits to facilitate pre-qualification or award of tender for oil and gas companies, nor facilitate any contractual relationship between tender winners and "sub-contractors", or other contracted companies, nor leaking any classified information to these companies. The draft law stipulates that violators shall be subject to temporary arrest of no less than four years and to a fine amounting to two to three times the value of the benefit.

On determining Disclosure and Publishing Obligations

The draft law stipulates that the Council of Ministers, the Ministry of Energy and Water, the LPA, the Ministry of Finance, and winners of tender shall respect the principle of "free, honest and impartial competition" between all petroleum companies participating in the licensing round. It also commits a certain number of relevant sector parties to disclosing and publishing obligations, and specifies the information to be published and/or disclosed.

The disclosure and publishing obligations shall be implemented on seven levels, as follows:

- Pre-qualification of companies
- Petroleum rights granting
- Exploration and production activities
- Decommissioning
- Petroleum resources management
- Recruitment
- Social expenditures

You can find below the key remarks related to the disclosure and publishing obligations and parties responsible for such obligations.

Pre-qualification of Companies

The law on offshore petroleum resources commits the Lebanese State to conducting a competitive licensing round, or in other words, a general tender with the purpose of contracting the companies interested in exploring and producing oil and gas in Lebanon. These companies must be previously qualified based on the terms determined by the Council of Ministers, to be eligible to participate in the licensing round. To ensure the transparency of this process, the draft law commits relevant parties to following the procedure below: the Minister of Energy and Water and the LPA shall:

- Publish the criteria, conditions, and results of companies' pre-qualification;
- Publish the list of companies participating in the pre-qualification round immediately upon the end of submission deadline;
- Grant the companies interested in participating in the pre-qualification phase, the right to pose questions about this process, and publish these questions without mentioning the names of these companies.

Petroleum Rights Granting

Upon companies' qualification to participate in the licensing round, these companies shall submit, within the determined timeframe a technical and commercial offer to the LPA, which submits its report to the Minister of Energy and Water.
The Minister subsequently submits their recommendations to the Council of Ministers to award or grant petroleum rights to the best consortium (comprising at least three companies). In this event, the Lebanese State shall sign an agreement with the winning consortium, known as the Exploration and Production Agreement (EPA). To ensure the transparency of this process, the draft law commits:

- **The Council of Ministers** to publishing the EPA model prior to announcing the bidding round, publishing final results of bidding, and publishing the contract (EPA) signed by the winning consortium, disclosing information relevant to the transfer or relinquishment of any winning company of its share to the benefit of any other qualified company.
- **The Minister of Energy and Water** to ensuring the transparency of the awarding process by publishing the Tender Protocol and disclosing the list of companies participating in the bid and their results, details about the blocs covered by the bid, in addition to the obligation to publish the recommendations submitted by the LPA to the Minister and those related to the licensing round results.
- **The Ministry of Finance** to disclosing the amount of fees paid by the pre-qualified companies to enter the tender.

In addition to submitting information to the Ministry of Energy and Water and Council of Ministers to assist them in implementing the abovementioned procedures, the draft law commits the LPA to disclosing any information relevant to the Beneficial Owner, i.e. the real owner, of the companies which won the bidding round, and publishing information registered in the Petroleum Register[6] on the LPA website. The draft law also commits the winning companies to disclosing information relevant to the beneficiary owner of the company.

6 Record to register the petroleum rights of winning companies which will be subsequently determined in a decree.

Exploration and Production Activities

Exploration and Production Activities
Upon granting petroleum rights to the winning consortium, the exploration phase starts. This phase aims to achieve commercial discovery upon which is based a development and production plan. The draft law also stipulates specific obligations to be implemented by different parties.

The Council of Ministers shall publish all exploration and production agreements, including those relevant to joint operations[7], the information relevant to approval of any changes made to share ownership among consortium companies and the development and production plan. The Minister of Energy and Water shall disclose all licenses granted to the companies.

In addition to submitting information to the Ministry of Energy and Water and Council of Ministers for obligations implementation support, the LPA shall disclose and constantly update information relevant to the results of exploration, discoveries (including commercial ones) and details of the bloc in which the petroleum activities are conducted, in addition to detailed information relevant to production, processing, collecting, storing, transporting, and refining activities, and information and studies about environmental quality, health, and safety.

The LPA shall also disclose financial information, including the amount of fees imposed on the companies, the amount of cost recovery[8] set in the EPA, production data for each financial year, methodology used for oil evaluation and pricing, royalties[9], profit oil[10], quantities and value of sold petroleum and its export destination.
As for the Ministry of Finance, it shall disclose the value of fees and taxes collected from the companies.

The companies shall disclose the value of recovered costs, their share of profit oil, production data for each financial year, methodology used for oil evaluation and pricing, the value and quantities of royalties and profit oil entitlement paid to the State, and quantities and value of sold petroleum and its export destination, decommissioning procedures, value of quarterly deposited payments in the decommissioning account (i.e. upon completion of extraction), and value of tax imposed on the companies.
The companies conducting petroleum activities related to transportation and storage shall also implement disclosure procedures.

7 .Agreement signed by the winning consortium

8 The companies gradually recover the cost of exploration .and production activities

9 of gas production, and 5 to 12% according to the 4% produced quantity of oil.

10 The State's share of the companies' profit.

Decommissioning

Upon companies' completion of the extraction phase of discovered oil quantities, the Ministry of Finance shall also disclose the value of tax collected during this phase. The LPA shall disclose information and studies relevant to the environment, health and safety, and decommissioning procedures.

The draft law also imposes disclosure obligations on companies in this phase. They shall disclose information relevant to the decommissioning plan, except for confidential information, and financial details relevant to this phase.

Petroleum Resources Management

The offshore petroleum resources law commits the Lebanese State to placing all petroleum activities revenues in a Sovereign Wealth Fund subsequently created by its own law. In this regard, the draft law imposes relevant specific procedures. The Council of Ministers, the Ministry of Finance, and the party responsible for managing the Sovereign Wealth Fund shall disclose:

- Petroleum activities revenues registered in the Sovereign Wealth Fund;
- Revenues withdrawn from the Sovereign Wealth Fund;
- Investment rules of deposited funds in the Sovereign Wealth Fund and annual revenues, in addition to amounts allocated for investment and withdrawn from the fund while specifying investment purpose.

Recruitment

The offshore petroleum resources law and subsequent decrees commit the companies operating in this sector to having 80% of their labor force of Lebanese nationality. They also commit the Minister of Energy and Water, the LPA, the consortium companies, state owned companies, if any, and sub-contractors, to disclosing and publishing the identity of employees in the petroleum sector and the recruitment ratio of nationals and foreigners. They also commit the companies to adopting transparent recruitment procedures through announcing vacancies on websites, including the LPA website and publishing the final employment results.
On the other hand, the LPA shall make sure the stakeholders commit to implementing the Lebanese labor recruitment program, and submitting a quarterly report to the Parliament, in which the recruitment process progress is determined. (This report shall include the work progress made in the petroleum sector and social expenses mentioned below).

Social Expenses

Some petroleum companies resort to spending funds on social projects in several sectors, for instance health, education, and infrastructure. Thus, the draft law determined a threshold set by applicable tax laws, provided that social expenses paid are not limited to only one party. For audit purposes, the draft law also commits the companies to disclosing detailed information about the amount of social expenses and their beneficiaries. It also commits beneficiary parties to disclosing the amount of social expenses obtained and spent.

Accountability

In the event that companies commit "repeated and flagrant" breaches to the provisions of this law, the draft law commits the Council of Ministers to implement Article 71 of the offshore petroleum resources law, i.e. withdrawing petroleum rights.

NGOs advocating the Strengthening of Transparency in the Petroleum Sector

The draft law provides NGOs meeting the requirements, the opportunity to contribute to strengthening transparency in the petroleum sector by regulating their right to file corruption lawsuits before the National Anti-corruption Commission or public financial courts until the Commission is created. The draft law places conditions on institutions considered as "NGOs advocating the Strengthening of Transparency in the Petroleum Sector", including:

- That the organization aims at "Strengthening transparency and fighting corruption in the petroleum sector";
- That the organization's administrative board includes at least three members with expertise and background in the petroleum sector;
- That no member of the organization has any family ties of first degree relationship with any of the owners, beneficiary owners, shareholders, or senior executives in the consortium of companies, and that no member has any financial interest in any of those companies.

Right to Legal Action

These NGOs may file claims and complaints, and even lawsuits. The NGO shall deposit guarantee fees equivalent to fifteen times the minimum wage. In the event that the lawsuit is not supported by the required evidence, the court rules to pay compensation to the defendant, in addition to paying a fine of no less than ten million Lebanese pounds, and the confiscation of the deposited guarantee. It should be noted that the defendant's petroleum activities may not be suspended until the final verdict is issued.

National Anti-Corruption Commission

In addition to the responsibilities given to the National Anti-corruption Commission by its establishment law, it is assigned with specific responsibilities stipulated in the draft law; they include but are not limited to making sure that all parties respect the obligation to publish and/or disclose information, monitoring their veracity, and dealing with complaints relative to the implementation of the articles of this law.

Conclusion

This Citizen's Guide on the "Strengthening Transparency in the Oil and Gas Sector" draft law aims to provide a simplified summary of the draft law, which is currently on the joint parliamentary committees' agenda, after being reviewed by the Committee on Public Works, Transport, Energy and Water. The Lebanese Transparency Association calls the parliament to vote on this law, as it is beneficial to both the citizens and the State; it contributes to rebuilding the citizens' trust in State institutions and shows the legislator's good will to reform the institutions, and fulfill their responsibility to instill a transparency and anti-corruption culture.

Law on Strengthening Transparency in the Petroleum Sector

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

Objectives of the Law

Ensuring the right to access information pertaining to the management of the Oil & Gas sector in Lebanon.

Ensuring the access of all citizens to information pertaining to the development and revenues of the sector.

Enforcing regulations to help the State prevent corruption.

Reinforcing transparency throughout the entire value chain.

Elaborating clear monitoring frameworks for the implementation of this law through the "National Anti-Corruption Agency".

Allowing Civil Society Organizations meeting the requirements identified by the law to file complaints.

The scope of the law

All onshore and offshore petroleum activities

Public and private sector actors operating petroleum activities

This law is applicable on:

- Public authority officials, be they elected or appointed
- All public sector officers
- Individuals maintaining professional relations with the State or with any public authority official
- Contracted companies for Oil & Gas exploration and extraction and their subcontractors

Law on Strengthening Transparency in the Petroleum Sector

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

Recruitment

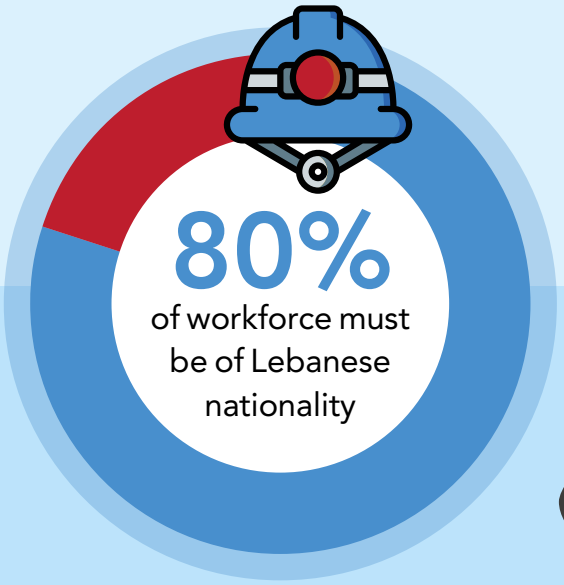

Disclosure

- Of the identity of recruited individuals in the petroleum sector
- Of the employment rates of locals & foreigners

Sending a Quarterly Report to the Parliament Which Determines

1. Recruitment Requirements
2. The Employment Procedure
3. The Selection of Employees

Social expenditures

Companies must disclose the amount of public expenditures as well as the identity of beneficiaries

Public expenditures shall not be restricted to a single beneficiary

Beneficiaries shall disclose the amount of social expenditures they receive and the allocation of these expenses

Law on Strengthening Transparency in the Petroleum Sector

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

Individuals who shall not participate in petroleum activities

Individuals and stakeholders mentioned below shall not invest in the petroleum during their mandate and for five consecutive years upon leaving office

The Ruling Troika

The Prime Minister and the ministers, as well as their assistants, their advisors and the heads of institutions, agencies and councils associated with the head of government

The Speaker of Parliament, his assistants, his advisors and the Members of Parliament

The President of the Republic, his assistants, his advisors and all heads of institutions associated with the Presidency

The Judiciary

The president and members of the Constitutional Council

The president and members of the Supreme Judicial Council

The president and members of the State Consultative Council

The president and judges of the Audit Court

The judges of the Cassation, Appeal and Financial Prosecution Courts, and the Public Prosecutor

The judges and members of the Expropriation Committees

Officials

General Managers in governmental and public office

Chairs and members of Boards of Administrations, managers and heads of public institutions and governmental agencies and administrations

Lebanese Ambassadors and Consuls

Heads of local Security Agencies

Board heads and members, and executive managers of State-Owned companies

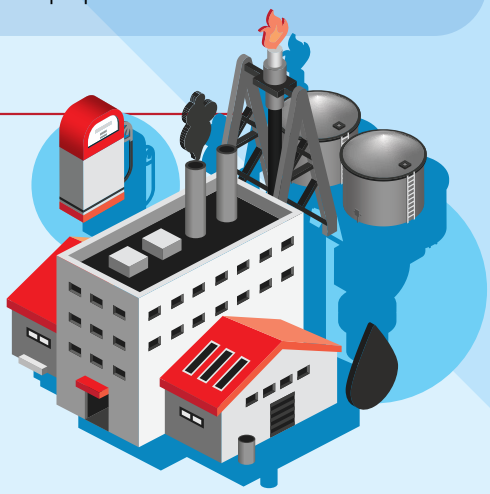

Should any of the abovementioned individuals hold positions in a company prior to its prequalification or winning in the bidding process, he/she shall disclose all investments and shares owned to the National Anti-Corruption Agency, or to the General Prosecution, and shall choose between the company and his/her public office.

Law on Strengthening Transparency in the Petroleum Sector

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

Disclosure and Dissemination Obligations

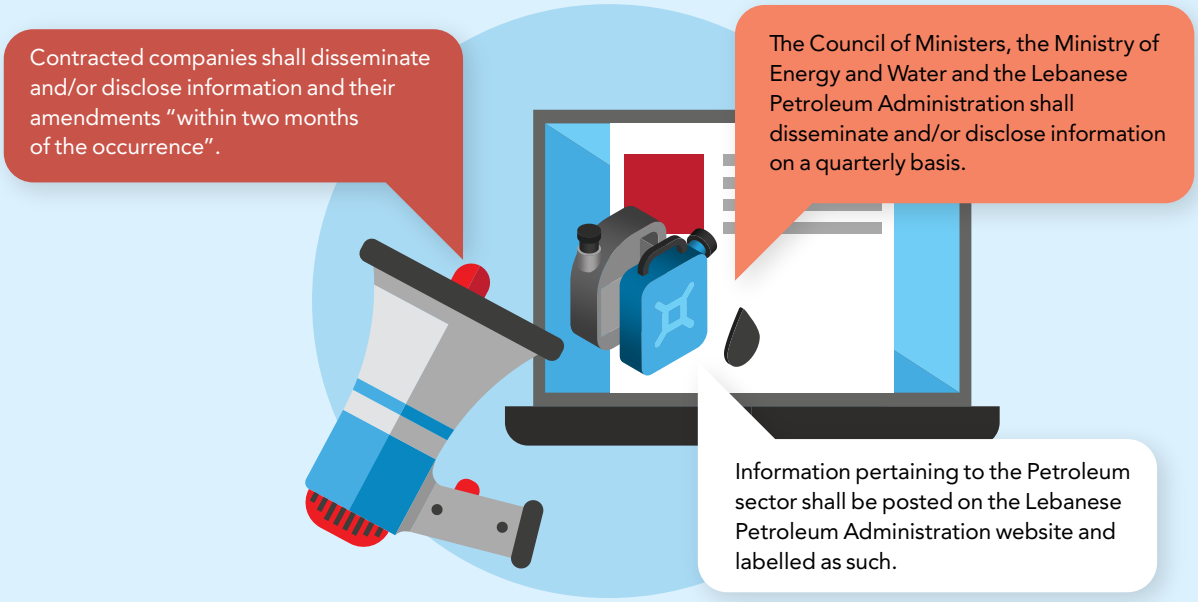

1 Pre-qualification of companies

- Publishing of criteria, requirements and results of pre-qualification rounds
- Publishing the list of companies participating in the pre-qualification phase after the submission of their applications
- Granting the companies the right to pose questions about the qualification process

2 On granting petroleum rights in this phase, in accordance with the law

- The Council of Ministers shall publish the model Exploration and Production Agreement prior to the bidding, and shall publish the final results
- The Tender Protocol, the list of companies applying for the tenders and the results shall be published
- The Ministry of Finance shall disclose the amount of fees collected from pre-qualified companies

3 Exploration and Production Activities (as the objective is to make commercial discoveries)

The council of ministers shall publish all joint operating agreements and the development and production plan

The Minister of Energy and Water shall disclose all awarded licenses

The Lebanese Petroleum Administration shall disclose all information about the block subject to Petroleum Activities

Law on Strengthening Transparency in the Petroleum Sector

THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION NO CORRUPTION

Norwegian People's Aid Lebanon

After accomplishing Oil extraction

Permanent decommissioning

After the companies complete the extraction of discovered oil quantities

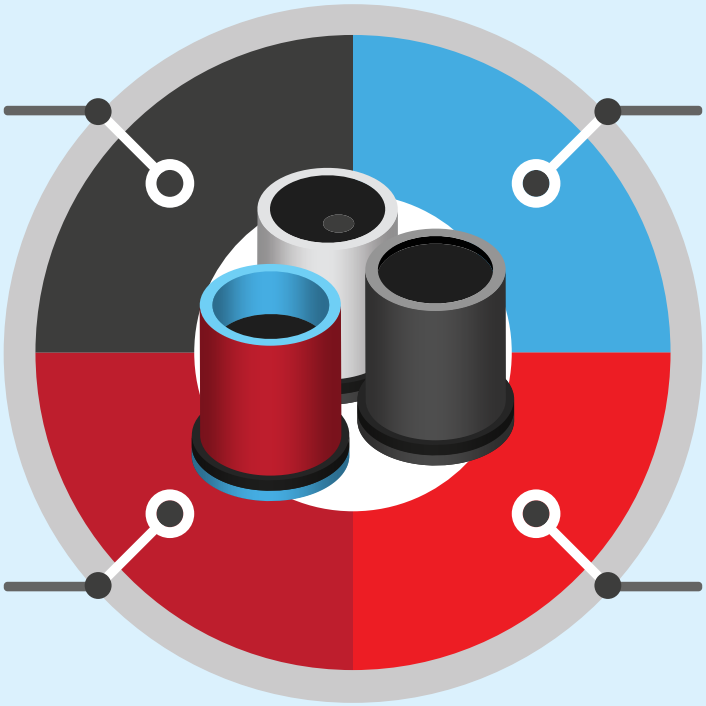

The Lebanese Petroleum Administration shall disclose information pertaining to quality, health, safety and the environment

The Ministry of Finance shall disclose the value of collected taxes during this period

Companies shall disclose information pertaining to the content of the decommissioning plan

The administration of Petroleum resources

The Council of Ministers, the Ministry of Finance and agencies in charge of the management of the Sovereign Wealth Fund shall disclose:

The revenues generated by Petroleum activities and deposited in the Sovereign Wealth Fund

The revenues withdrawn from the Sovereign Wealth Fund